اي فوات الحج فيتحلل بعمرته لان الاصل في السعي ان يقع بعد طواف الزيارة
قبل الوقوف وانما جوز تقديمه عند امن الفوات لدفع المضرة الناشئة
عن كثرة المزاحمة ولو احصر مملوك كان تحرم بغير اذن المولى فالمولى يبعثه عنه الفدية
اي هدي الاحصار الحاله بالمملوك بعد احرامه ندبا اي استحبابا وانما كان
الهدي على المولى ندبا لان له ان يحلله فيما اذا احرم بغير اذنه من غير
بعث هدي لكن البعث افضل ولو كان احرامه باذنه اي سيده قبله
يجب بعثه على المولى كما صرح به في خزانة الاكمل ووجهه ما ذكره القاضي في
شرح مختصر الطحاوي انه على المولى ان يذبح عنه هديا في الحرم فيحلل لان
هذا الدم وجب لبلية ابتلي بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة النفقة
اي كما يجب على المولى بعث الهدي لو اعتقه بعد الاذن له بالاحرام لما سبق
من النقول وقيل لا اي لا يجب على المولى ان يبعثه بل يجب بعثه على العبد
بعد العتق ففي فتاوى قاضيخان لو احرم باذن المولى ثم احصر لا يجب دم الاحصار
على المولى ويجب على العبد بعد العتق وفي البدايع نقلا عن القدوري في شرح
مختصر الكرخي لو احصر العبد بعد ما احرم باذن المولى لا يلزم المولى انفاذ هدي
لانه لو لزمه للزمه لحق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حتى فان اعتقه
وجب عليه ان يبعث هديا لانه اذا اعتق صار ممن يثبت له عليه حق
فصار كالحر اذا احج غيره فاحصر فانه يجب على المحجوج عنه ان يبعث الهدي
وكذا ذكر الكرماني في مثل القدوري وفي المحرر الزاخر ولو امر المولى عبده ان يحج
عنه فاحصر لم يلزم المولى انفاد هدي فان اعتقه لزم المولى ان يبعث
الهدى انتهى قال الشيخ رحمة الله في منسكه الكبير فجعل المسئلة في الامر جعله
صاحب البدايع وغيره في الاذن انتهى قيل وعلى تقدير تفريق بينهما فاذا كان
الامر غير موجب للبعث فالاولى ان لا يكون الاذن باعثا على بعث المولى
كما لا يخفى فتحرر من نقول الاكثر ان عدم الوجوب هو المعتبر بل ويتعين
ان يحمل اطلاق نقل الاكثر على ما ذكروه فيما اذا اعتق عبده في مقام المحصل
واما تعليل القاضي وهو الباجي المالكي فظاهره انه مبني على قاعدة
المالكية

لان المنع الشائع احصى وهذا

فالمنفعة على المولى وكذا دم الاحصار ض

المالكية في المملوك انه يصير مالكا بتمليك المالك فيكون اداه عنه كذلك انتهى
ولو احصر صبي او مجنون اي فتحلل كل منهما فلا شئ عليه اي من الدم والقضاء
قياسا على ما اذا فعل شيئا من المحظورات او ترك اشياء من الواجبات واذا
بعث المحصر الهدي او قيمته الى مكة فليس عليه اي وجوبا ان يقيم بمكانه
اي الذي اصابه الحصر فيه حتى يذبح اي الهدي في الحرم لان الاقامة انما تحتاج
اليها للتوجه وهو غير متوجه بل له اي المحصر ان يرجع الى اهله وقت اي
ولد ان يصير في مكانه ففي المبسوط ثم اذا بعث بالهدي فان شاء اقام
مكانه وان شاء رجع لانه لما صار ممنوعا عن الذهاب يخير بين الانصراف
والمقام لكن في الصورتين يكون محرما الى وقت تحقق ذبحه وان عجز اي
المحصر عنه اي الهدي بان لم يجد اي عينا اصلا او لم يجد عنده او من يبعث
الهدي بيده بقي على حاله محرما حتى يجده فيتحلل به او يذهب الى مكة
فيحلل بافعال العمرة كما فات اي فات الحج او العمرة لما ان استمراره لا يقدر على حصوله
مكمل ولا الهدي يبقى محرما ابدا ولا يجزي عنه اي الهدي اي هدي المحصر
بدله الصوم ولا صدقة اي عند ابي حنيفة ومحمد وهذا هو المذهب المعروف
وهو ظاهر قول ابي يوسف ويقيم حراما حتى يذبح الهدي عنه في الحرم او
يذهب الى مكة فيحل من احرامه بافعال العمرة وفي رواية عنه ان المحصر ان لم
يجد هديا يقوم الهدي طعاما فيتصدق به قال في الاسالي وهذا احب الي يعني على كل مسكين نصف صاع فان لم
لان فيه مخلصا عما فيه الجاني العظيم وفي الهداية في الكفارة عند ان نفي عنده طعام صام عن كل نصف صاع يوما
يصوم عشرة ايام وهو قول ابي يوسف اخرا انتهى وقيل يصوم ثلاثة ايام ويتحلل به
ولا يفيد اشتراط الاحلال عند الاحرام شيا اي لان سقوط الدم ولان حصوله
التحلل بدونه والمعنى ان المحصر لم يحل الا بالذبح في الحرم سواء اشترط عند احرامه
الاحلال بغير ذبح عند الاحصار ام لا هذا هو المسطور في كتب المذهب وقيل يفيد
ففي الايضاح قال ابو حنيفة اشتراط يفيد سقوط الدم ولا يفيد التحلل وتقله
الكرماني والسرخسي عن محمد انه ان كان قد اشترط الاحلال عند الاحرام اذا
احصر جاز له التحلل بغير هدي انتهى والمراة اذا احرمت بحج نفل ولو باذن